

## سيادة إرتريا: خط أحمر لا يحده إلا الدم والقانون!

كلمة تحرير جريدة " إرتريا الحديثة "

9 أكتوبر 2026

في حملته الدبلوماسية والإعلامية العدائية الواسعة النطاق التي تستهدف سيادة إرتريا، يصف نظام الازدهار إرتريا ، بأنها دولة "أنشئت" نتيجة مؤامرة لحرمان إثيوبيا ميناء بحري، وذلك بهدف تضليل الجيل الجديد. وتُعتبر الدول العربية عمومًا، ومصر التي وصفها بـ"العدو التاريخي"، المتهمين الرئيسيين في هذه المؤامرة.

نالت إرتريا استقلالها بانتصار عسكري باهر نتيجة نضال دام ثلاثين عامًا، وتمكنت في عام ١٩٩١ من طرد القوات الإستعمارية الإثيوبية. إلا أن شرعية مطالبة إرتريا بدولة مستقلة تعود إلى ما قبل نضال من أجل التحرير. إذ بعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال الدول الأفريقية عمومًا، وليبيا والصومال اللتين كانتا تحت الاستعمار الإيطالي خصوصًا، أُجبرت إرتريا على ربطها بإثيوبيا رغماً عن إرادة شعبها وحققها في الاستقلال. وتحت ستار "الاتحاد الفدرالي"، أخضعت إرتريا للتاج الإثيوبي تمهيدًا لإعادة استعمارها. بالإضافة إلى هذا الانتهاك الصارخ، احتلت إثيوبيا إرتريا بالقوة وضمتها في عام 1962 بعد عشر سنوات - في انتهاك لـ "المعاهدة" التي سمحت لإرتريا بحق تقرير المصير.

انطلاقًا من هذه الحقيقة التاريخية، يُعدّ نضال الشعب الإرتري نضالًا عادلاً ضد الاحتلال الإثيوبي لاستعادة حقه الشرعي في الاستقلال الذي سُلِب منه لتحقيق أهداف جيوسياسية كبرى. هذه الحقيقة التاريخية والقانونية موثقة توثيقًا دقيقًا في أرشيف الأمم المتحدة. ومن الحقائق التي لا جدال فيها أن نضال الشعب الإرتري قد حُرِم من الدعم المعنوي وغيره، محليًا وعالميًا، طوال هذه الرحلة الطويلة والمريرة. إن الضجيج الحالي لتشويه التاريخ أشبه بالمثل القائل: " كناطح صخرة يوماً ليوهنها ".

تجدر الإشارة إلى أن خريطة العالم ليست خطأ رُسم بقلم رصاص أو بُني على أسطورة غير موجودة، أو لأن حالمًا يطمح إلى ما يفوق إمكانياته يهمس " نافذة على البحر الأحمر"، أو لأن دولة ما تدّعي " قربًا تاريخيًا وجغرافيًا ". إنها مسألة سيادة وسلامة أراضي، مُلزمة بالقانون الدولي والمعاهدات. سيادة إرتريا، معتمدة بالدم والقانون، والويل لمن يمسه!